

دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و ربحية المصارف الإسلامية

دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية

د. أسمهان خلف* د. عثمان نقار** مؤمنة عدنان فاعور***

(الإيداع: 13 كانون الثاني 2020 ، القبول: 16 آذار 2021)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و ربحية المصارف الإسلامية الخاصة في سورية والتي قيست بنسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة الزمنية 2010-2017، اعتماداً على القوائم المالية السنوية للمصارف الإسلامية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية، واعتمد على المنهج الوصفي واستخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالبيانات الزمنية المقطعية، إذ درس الاستقرار للسلاسل الزمنية وإجراء اختبار السببية ل Granger بين الناتج المحلي الإجمالي و ربحية المصارف الإسلامية باستخدام برنامج ال Eviews. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الربحية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الربحية، المصارف الإسلامية في سورية.

*أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماه – اختصاص سياسات مالية ونقدية

** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماه – اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات

***طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد في جامعة حماه – اختصاص: تمويل ومصارف (مصارف إسلامية)

Study of Causal Relationship between the Gross Domestic Product and the Profitability of Islamic Banks An Applied Study on Islamic Banks in Syria

D. Asmahan Khalaf* D. Osman Nakkar** Moamena Adnan Faour***

(Received: 13 December 2020, Accepted: 16 March 2021)

Abstract:

This study aimed to identify the nature of the causal relationship between the gross domestic product and the profitability of private Islamic banks in Syria, which was measured by the rate of return on property rights during the period 2010–2017, based on the annual financial statements of Islamic banks published in the Damascus Stock Exchange, as well as The descriptive approach was based on the use of statistical methods of cross-sectional time data, where the stability of time series was studied and a causation test was conducted for Granger between GDP and the profitability of Islamic banks using Eviews program. The study found a one-way causal relationship from profitability to GDP.

Key words: GDP, profitability, Islamic banking in Syria.

* Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Financial and Monetary Policies.

** Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Automated Information Processing.

*** PhD Student in Economics Department at the University of Hama – Specialization: Finance and Banking (Islamic Banks).

1-المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من بين القطاعات الرائدة في الاقتصاد ويعود ذلك إلى الأساليب الاستثمارية والتمويلية التي يقدمها في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لغرض حفظ الأموال وتشغيلها مع تسهيل المعاملات المالية للعملاء، وفي ظل التطورات وتعدد الوظائف التي يقدمها هذا القطاع برزت المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم التكافل الاجتماعي ويحقق عدالة التوزيع عند اكتساب الأرباح. فهذه المصارف تتأثر بالتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والذي يعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة لأي دولة، لأنه يعكس إجمالي نشاطها وأداءها الاقتصادي خلال سنة ما، وهذا ما دفع الباحثة إلى دراسة طبيعة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و ربحية المصارف الإسلامية للتأكد من وجود هذه العلاقة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الراهنة، فالربحية هي من المواضيع المهمة في المصارف الإسلامية وذلك لأن تحقيق الأرباح وتعظيمها تُمكن المصارف من الاستمرار والبقاء وتدعيم المركز المالي وزيادة حقوق الملكية وبشكل عام هي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المصارف.

2-مشكلة البحث:

بناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال صياغة السؤال الآتي:

- هل هناك علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي و الربحية متمثلة بالعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؟
ويتفرع عنها:

- هل هناك علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي بإتجاه الربحية متمثلة بالعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؟
- هل هناك علاقة سببية من الربحية بإتجاه الناتج المحلي الإجمالي للمصارف الإسلامية؟

3-أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي والربحية في المصارف الإسلامية في سورية.
2. تحديد طبيعة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و ربحية المصارف الإسلامية في سورية.

4-أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في جانبين:

الجانب العلمي: يعد الناتج المحلي الإجمالي GDP من المؤشرات الاقتصادية المهمة، لأنه يعكس إجمالي نشاط الدولة وأداءها الاقتصادي خلال سنة ما، ولذلك فإن أهمية البحث تكمن بدراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والربحية في المصارف الإسلامية في سورية لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين، والتي من خلاله يمكن أن يعطي نوعاً من المعلومات التي يستفاد منها المهتمين في هذا المجال خاصة في ظل تشابك وتعقيد علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية بوضع المصارف الأمر الذي يجعل هذا التأثير غير واضح.

الجانب العملي: تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجمع بين مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والربحية في المصارف الإسلامية متمثلة بالعائد على حقوق الملكية، وذلك لبيان طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرين باستخدام اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية واختبار Granger لدراسة هذه العلاقة، ولتقديم المعلومات العلمية للمدراء الماليين في المصارف الإسلامية والوصول إلى نموذج رياضي يتم من خلاله تقديم بعض الاقتراحات تستفيد منها المصارف والتي من خلالها يتم اتباع استراتيجيات للعمل على تطبيقها.

5-فرضيات البحث:

بهدف الإجابة عن سؤال البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الآتية:

- لا توجد أي علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي و ربحية المصارف الإسلامية. ويتفرع عنها:

- لا توجد علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه ربحية المصارف الإسلامية.
- لا توجد علاقة سببية من الربحية باتجاه الناتج المحلي الإجمالي للمصارف الإسلامية.

6-منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، القائم على جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات، إضافة إلى الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالبيانات الزمنية المقطعية حيث تم دراسة الاستقرار للسلاسل الزمنية وإجراء اختبار السببية لـ Granger بين الناتج المحلي الإجمالي و ربحية المصارف الإسلامية باستخدام برنامج الـ Eviews وتفسير النتائج.

7-متغيرات البحث:

- الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات والأسعار الثابتة وتم استخراج قيمه من المكتب المركزي للإحصاء¹.
- معدل العائد على حقوق الملكية².

8- مجتمع وحدود البحث:

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف الإسلامية في سورية وعددها ثلاثة (بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام، بنك البركة).

الحدود المكانية: اقتصر البحث على دراسة المصارف الإسلامية في سورية.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة من عام 2010 وحتى عام 2017.

9-الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث الحالي:

1. دراسة Muhamad ، Abduh ، and others لعام (2011)، بعنوان " اثر الأزمة ومتغيرات الاقتصاد الكلي على الودائع في المصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة (2000-2010) في ماليزيا"، المجلة الأمريكية للعلوم التطبيقية، المجلد 12، العدد الثامن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأزمة ومتغيرات الاقتصاد الكلي على الودائع في المصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة (2000-2010) واعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على نموذج الانحدار المتعدد ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك للكشف عن العلاقة الديناميكية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والأزمة مع إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية، وخلصت هذه الدراسة إلى:

- وجود تأثير سلبي للتضخم في وداائع البنوك الإسلامية على المدى القصير والطويل.
- وجود تأثير ايجابي للأزمة على إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية.

¹ عند دراسة العلاقة السببية من الممكن أن يكون الناتج المحلي الإجمالي متغير مستقل أو متغير تابع.
² عند دراسة العلاقة السببية من الممكن أن يكون العائد على حقوق الملكية متغير مستقل أو متغير تابع.

2. دراسة نقار، عثمان، العواد، منذر لعام (2012)، بعنوان "استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني.

هدفت هذه الدراسة إلى استنتاج نموذج قياسي مبني على نماذج VAR للتنبؤ بإجمالي الناتج المحلي GDP في سورية، وكذلك إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت GFCF، ودراسة علاقة التأثير فيما بينهما، وخلصت الدراسة إلى:

- استنتاج نموذج يمكن استخدامه في التنبؤ بإجمالي الناتج المحلي GDP في سورية وكذلك إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت GFCF، إذ تم التنبؤ بحجمهما حتى عام 2015، وهذا ما يشكل قاعدة علمية لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. دراسة Ali، Maamor، Yaacob، Gill، Qaisar، Selamah، Hakimah، Muhammad لعام (2018)، بعنوان "أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية البنوك الإسلامية. journal of Accounting and Applied Business" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية البنوك الإسلامية في بروناي. حيث تم تحديد تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، وأسعار النفط على ربحية بنك إسلام بروناي دار السلام (BIBD) من عام 2012 إلى عام 2016. وتم الحصول على البيانات من التقارير السنوية وصندوق النقد الدولي. وتم تحليل البيانات باستخدام Stata 15. والاعتماد على تقنية انحدار لوحة التأثيرات الثابتة لقياس تأثير كل متغير على ربحية البنوك الإسلامية. وقد أظهرت النتائج أن:

- وجود تأثير إيجابي كبير لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف وأسعار النفط في الربحية.

*تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حدود ومجتمع البحث فقد اعتمدت الدراسة السابقة على دراسة أثر الأزمة ومتغيرات الاقتصاد الكلي على الودائع في المصارف الإسلامية واعتمدت دراسة أخرى على دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية البنوك الإسلامية في بروناي في حين يناقش هذا البحث مدى طبيعة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و الربحية للمصارف الإسلامية في سورية وذلك لبيان تأثير ما يتعرض له الاقتصاد من تغيرات تبعاً للظروف الاقتصادية كالحروب والعقوبات بشكل عام وتأثر المصارف الإسلامية بهذه التغيرات بشكل خاص، وبناءً على البيانات المتوفرة تم استخدام الأساليب والبرامج الإحصائية لاختبار الفرضيات وتفسير التغيرات التي يتعرض لها المصرف باستخدام برنامج Eviews.

10-الإطار النظري للبحث:

10-1 الناتج المحلي الإجمالي وأهميته وطرق قياسه:

10-1-1 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يُعرف بأنه إجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، بما يعادل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي، بالإضافة إلى قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات، فهو المقياس الأكثر شيوعاً للدخل القومي والناتج والنمو¹.

¹ Akoka , (2015) Macro Economic Theory, Nation al Open university of Nigeria .A. Barkare .

كما يُعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه¹: مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج خلال فترة معينة (عادة سنة)، حيث إن قيمة ما يتم إنتاجه من السلع والخدمات يوزع كدخل على عناصر الإنتاج المختلفة. ومن خلال هذه التعاريف تميل الباحثة إلى تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية للدولة سواء تولدت تلك المنتجات بعناصر إنتاج وطنية أم أجنبية خلال فترة زمنية معينة.

10-1-2 أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

إن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة حيث أنه²:

- يُلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة غالباً ما تكون سنة، بالإضافة لما تحصل عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- يعد مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق، يُمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات المستهدفة.
- يُمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة.
- استخدام الناتج المحلي كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

10-1-3 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

هنالك عدد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها:

1. طريقة الإنفاق: وتشمل:

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C): يشمل إنفاق الأسر على السلع المعمرة والسلع غير المعمرة، والخدمات ويعادل هذا الإنفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات القطاع العائلي التي تعمل بهدف الربح، وكذلك قيمة السلع والخدمات التي يتلقاها القطاع كنوع من الدخل العيني حيث يتضمن الأول مشتريات الطعام وغيرها، بينما يتضمن الدخل العيني الجزء من المحاصيل الذي يستبقه المزارعون للاستهلاك الشخصي³.
- الإنفاق الاستثماري الخاص (I)⁴: هو الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويشتمل على إنتاج السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والتغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيلة وبيع نهائية.
- الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات (G): يمثل ما تقوم الحكومة وهيئاتها بشرائه من السلع والخدمات النهائية، فالنفقات الحكومية لا تدخل كلها في حساب الناتج المحلي، لأن جزء من هذا الإنفاق لا يمثل طلباً على السلع والخدمات النهائية في الفترة الجارية، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به الحكومة من مدفوعات للأفراد مثل (الضمان الاجتماعي، الفوائد الحكومية) ويجب ألا تدخل ضمن حساب إجمالي الناتج⁵.

¹ الحريري، خالد، (1982) التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة دمشق، مطبعة ابن خلدون، كلية الاقتصاد والتجارة، ص 11.

² السلمان، مهند، البكر، أحمد، (2016)، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 6.

³ مندور، أحمد، زكي، ايمان، ناصف، ايمان، (2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، مصر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص 12.

⁴ بوادجي، عبد الرحيم، الحريري، محمد خالد (2006)، الاقتصاد الكلي، جامعة دمشق، الطبعة الثانية، ص 127.

⁵ مرجع سبق ذكره، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، ص 12.

- صافي الصادرات من السلع و الخدمات (M – X) : تمثل قيمة الصادرات من السلع والخدمات التي تنتج محلياً إلى دول العالم الخارجي مطروحاً منها قيمة الواردات من السلع والخدمات التي تنتج خارج اقتصاد الدولة والفرق بين ما يصدر وما يستورد يعد صافي الإنفاق الخارجي وهو الذي يدخل ضمن الإنفاق الكلي الإجمالي، وهكذا فإن صافي الصادرات يقيس الأثر المباشر للتعامل مع العالم الخارجي، ويكون موجباً عندما تزيد الصادرات عن الواردات والعكس صحيح عندما يكون سالباً¹.
- 2. طريقة الدخل²: إن الدخل التي تحصل عليها عناصر الإنتاج والتي تدخل في حساب الدخل المحلي هي: تعويضات العاملين، وأرباح الشركات الموزعة وغير الموزعة، وإيجارات المساكن والمحلات التجارية والمزارع وبراءة الاختراع، بالإضافة إلى دخول أصحاب الأعمال الصغيرة (ذوي المهن الحرة).
- 3. طريقة الإنتاج³: إن الناتج المحلي هو عبارة عن قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة، حيث يتم من خلال طريقة الناتج حساب قيمة السلع النهائية فقط ولا يتم حساب قيمة السلع الأولية أو الوسيطة وذلك من أجل تجنب مشكلة تضاعف الحساب.

10-2 الربحية والعوامل المؤثرة فيها:

10-2-1 مفهوم الربح والربحية:

- إن مفهوم الربح يختلف عن الربحية حيث إن لكل واحدٍ منهما تعريف وغرض خاص يسعى إلى تحقيقه، لذا سيتم عرض أبرز التعاريف لتوضيح كلا المفهومين في المصارف.
- 1) مفهوم الربح⁴: هو الزيادة الحاصلة في صافي الملكية خلال فترة زمنية محددة، أو هو النمو الحاصل في القيمة، أي أنه محاولة لكسب المال بشراء السلع بسعر منخفض وبيعها بسعر عالي. فالربح هو الفارق بين إجمالي الإيرادات المتحققة مطروحاً منها إجمالي التكاليف.
- 2) مفهوم الربحية: تعد الربحية مؤشراً رئيسياً لتقييم أداء المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين معه بقدرته على استخدام موارده بكفاءة عالية لذا فإن من أبرز التعاريف الخاصة بالربحية هي كالآتي:
- تُعرف الربحية بأنها⁵: العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، وتعد الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد على مستوى الوحدة الكلية والجزئية.
- ### 10-2-2 العوامل المؤثرة في الربحية:
- يوجد العديد من العوامل التي تواجهها المصارف سواء كانت هذه العوامل خارجية أو داخلية وستستعرض الباحثة شرحاً موجزاً لبعض من هذه العوامل كالآتي:

¹ المرجع السابق نفسه، ص 13.

² مرجع سبق ذكره، الاقتصاد الكلي، ص 126.

³ جانقي، يعقوب علي، (2009)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، السودان، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات التقنية والتنمية، ص 22.

⁴ قنطججي، سامر (2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الغداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.

⁵ عقل، مفلح (1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.

1-العوامل الخارجية: هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في فاعلية المصرف ومنها:

- مدى استقرار الظروف الاقتصادية في الدولة والدول المجاورة، حيث تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية في الدولة، فكلما اتجهت هذه الظروف نحو الاستقرار ازداد احتمال تحقيق الربحية، فبينما تتجاوز المصارف التقليدية هذه الظروف بفرضها مزيداً من الفوائد؛ فإن المصارف الإسلامية تسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار للمحافظة على ربحيتها. ففي حالات الرواج الاقتصادي يتوسع النشاط الاقتصادي ويزداد حجم المبيعات، ويرافق ذلك زيادة الطلب على الخدمات المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف من العمولات، وبالتالي زيادة الربحية، بينما تتأثر ربحية المصرف عكساً في حالات الكساد الاقتصادي¹.

2-العوامل الداخلية:

من أهم العوامل المؤثرة في الربحية والتي تستطيع إدارة المصرف السيطرة عليها:

- مخاطر سعر الفائدة: تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر سعر الفائدة ولكن بطريقة مختلفة، حيث أنها تعتمد في تقدير هامش الربح في المراجعات. ونظراً لعدم جواز تغيير هامش الربح؛ فإن المصارف الإسلامية ستعرض للمخاطر الناشئة عن تغير سعر الفائدة في السوق المصرفية خلال فترة الأجل، وهذه التغيرات قد تؤثر في إيراداتها بصورة غير مباشرة، من خلال انتقال العملاء غير المهتمين بالحكم الشرعي لهذه الفائدة².

10-2-3 النسب المالية للربحية:

تُعبّر نسب الربحية في المصارف على قدرتها على توليد الأرباح، فهي مؤشراً هاماً لتقييم الكفاءة الإدارية ومدى نجاح نشاط المصرف في ظل الظروف الاقتصادية، وتشمل هذه النسب ما يلي:

1. **العائد على الأصول (ROA):** ويقصد به نسبة ربح العمليات إلى الأصول. تُستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول الأمتثل في توليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة³. وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً لقياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية، يتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية⁴:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

1 Adeusi S, and et al, (2014), **DETERMINANTS OF commercial bank's PROFITABILITY**, international journal of Economics, commence and management, u.k, vol.2, Issue.12, P.4.

² محمد، فضل عبد الكريم(2010)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، البحرين، ص 32.

³ الشيخ، فهمي،(2008)، التحليل المالي، فلسطين، رام الله، الطبعة الأولى، ص 44.

⁴ النعيمي، عدنان تايه، التميمي، أرشد فؤاد(2008)، التحليل والتخطيط المالي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، ص 102.

2. العائد على حقوق الملكية (ROE): تتمثل حقوق الملكية في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويقاس العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في المصرف¹. ويتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية²:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{حقوق الملكية} \times 100$$

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف بضمان تحقيق ربح أكبر³.

11- الدراسة التطبيقية:

11- 1- لمحة عن المصارف الإسلامية في سورية:

يُعد عام 2005م الانطلاقة الرسمية للمصارف الإسلامية في سورية من خلال المرسوم التشريعي رقم 35 تاريخ 2005/5/4م، لكي تساهم المصارف الإسلامية مع المصارف الأخرى المرخصة في دعم البيئة الاستثمارية في سورية وبموجب هذا المرسوم تم تأسيس ثلاثة مصارف إسلامية هي:

الجدول رقم (1) المصارف الإسلامية في سورية

اسم المصرف	حجم رأس المال	تاريخ الترخيص
مصرف شام	5000000000 ليرة سورية	2006 /9 /7
مصرف سورية الدولي الإسلامي	5000000000 ليرة سورية	2007 /4/9
مصرف البركة	5000000000 ليرة سورية	2009 /12 /29

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً للقوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

11-2 عرض المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للمصارف الإسلامية:

الجدول رقم (2) يبين المتغير المستقل والمتغير التابع للمصارف المدروسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	السنة
نسبة العائد على حقوق الملكية % ROE	الناتج المحلي الإجمالي	
مصرف سورية الدولي الإسلامي	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بالأسعار الثابتة	
مصرف شام	مصرف البركة	

¹ كنجو، كنجو، خلف، أسمهان، (2014)، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 123.

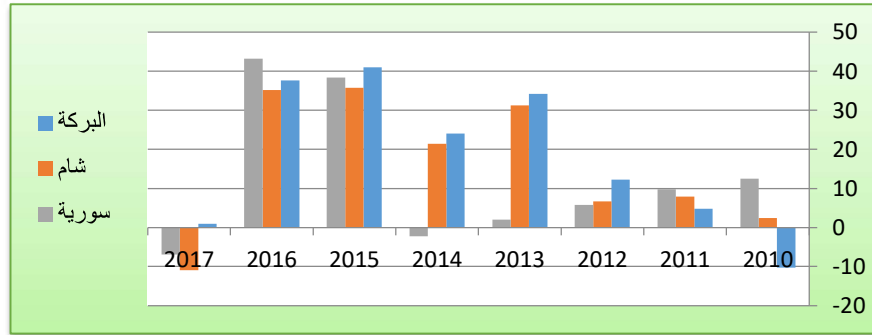
² عبد الهادي، محمد سعيد (1999)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل - التحليل المالي، عمان، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ص 200.

³ Badreldin, Ahmed Mohamed (2009), **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October, p.5.

12.5	2.43	10.26-	1494595	2010
9.86	7.9	4.81	1537191	2011
5.73	6.68	12.21	1132310	2012
2.02	31.23	34.19	834510	2013
-2.25	21.38	24.01	741123	2014
38.44	35.8	40.98	700752	2015
43.19	35.21	37.66	683211	2016
-6.91	-10.87	1.0	673234	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق وعلى المكتب المركزي للإحصاء. يظهر الجدول النسبة المالية المستخدمة في حساب الربحية في المصارف الإسلامية بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية واستخدام برنامج Excel لحسابها. وتم استخراج قيم الناتج المحلي الإجمالي من المكتب المركزي للإحصاء، وفيما يلي شكل يوضح تطور حركة العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2017.

- العائد على حقوق الملكية:



الشكل رقم (1) تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2010-2017)

يُبين الشكل رقم (1) وبالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية تفاوت المصارف في معدل العائد على حقوق الملكية، وتأثر هذه النسبة بفترة ما قبل الأزمة وفترة الأزمة، حيث استطاع مصرف البركة أن يحقق الارتفاع من خلال عمليات الاستثمار والقدرة على تكيفه مع الأزمة لأنه لا يملك تمويلات كبيرة ومتعثرة.

11-3 المناقشة والنتائج:

قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار المجمع Pooled Models وهو أحد نماذج التحليل الإحصائي Panel Data Analysis وذلك للحصول على نموذج مقدر مع مراعاة الشروط الخاصة بتطبيق طريقة المرَبعات الصغرى، وقدرت المعادلة الأساسية للنموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + v_{it} \quad (1-3)$$

حيث:

أ: تمثل المصارف.

t: تمثل الزمن.

α : ثابت المعادلة.

β : معامل الانحدار.

Vit: حد الخطأ العشوائي، ويفترض أن يحقق الشروط الثلاثة لتطبيق طريقة المربعات الصغرى.

تبحث نماذج الـ Panel Data Analysis في ايجاد طريقة جديدة يمكن من خلالها استخدام البيانات المقطعية مع بيانات السلاسل الزمنية، وذلك بغرض إيجاد العلاقات المتداخلة بينهما في فترات زمنية مختلفة، وتأتي نماذج البيانات الطولية في نماذج عدة، ك (نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية).

ولاختيار النموذج المناسب لا بدّ بدايةً من إجراء اختبار فيشر، فإذا كانت قيمة هذا الاختبار أصغر من القيمة الجدولية يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على قبول النموذج التجميعي عندئذ، ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاختبار الأنسب سيتجه نحو نماذج متعددة.

ولذلك فإنّ احصائية اختبار فيشر يتم حسابها وفقاً للقانون التالي:

$$F = \frac{(scrc, 1 - sscr)/(N - 1)(K + 1)}{sscr/(N * T - N(K + 1))}$$

حيث:

$SCF_{c,1}$: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح، بدرجة حرية $(N * T - (K + 1))$.

$SSCR$: مجموع مربعات الأخطاء لكل من الـ N نموذج المتعلق بكل مفردة أ.

يتم المقارنة الإحصائية لـ F المحسوبة مع F_{tab} الجدولية بنفس درجات الحرية.

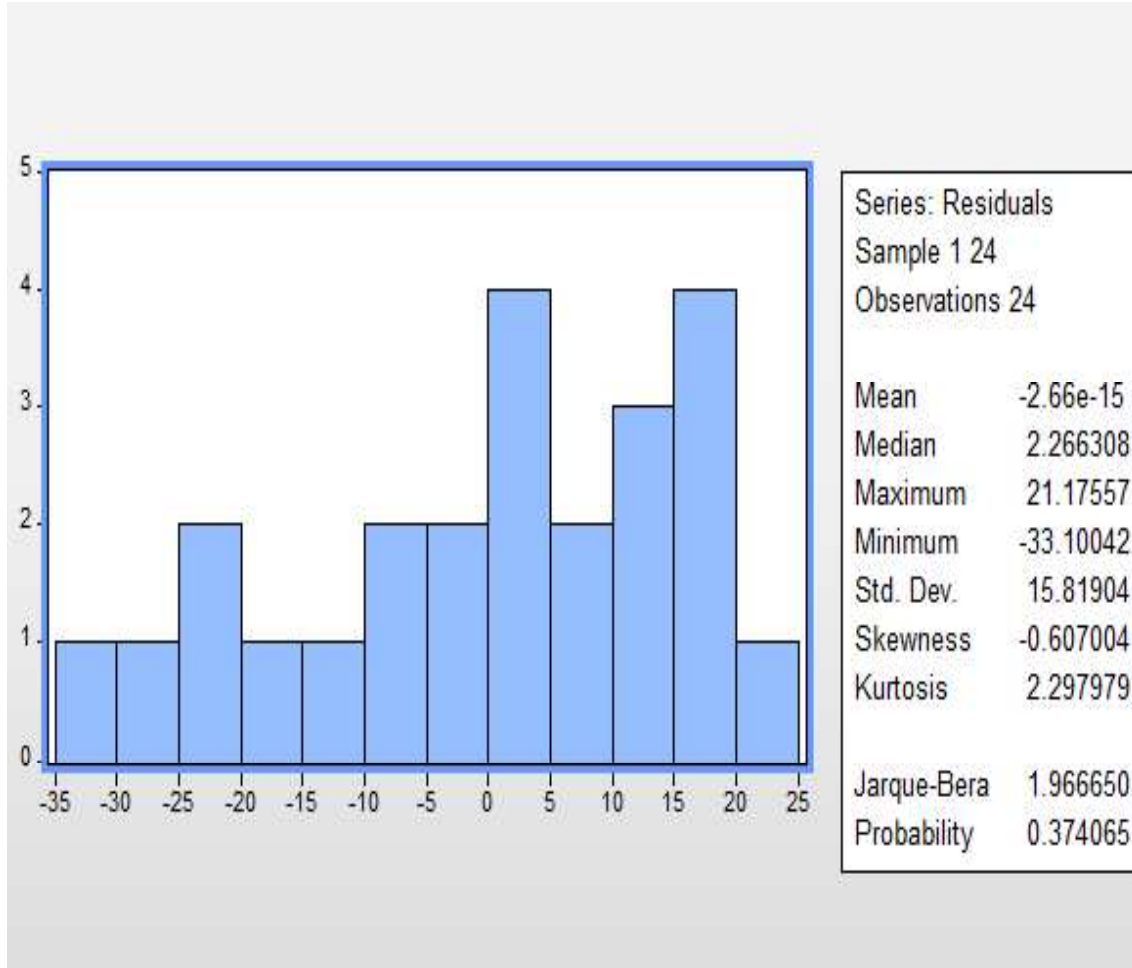
وعند تطبيق اختبار فيشر لنسبة GDP مع ROE ظهرت النتائج كالتالي:

● F المحسوبة تساوي (0.49) وكانت F_{tab} تساوي (2.84) عند مستوى معنوية 0.05 وعليه يتم قبول فرضية العدم،

ومن ثم فالنموذج هو نموذج انحدار تجميعي متجانس.

وتم التحقق من صلاحية نموذج الانحدار المتعدد التجميعي بإجراء الاختبارات التالية على البواقي كما يلي:

الجدول رقم (3): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العائد على حقوق الملكية على الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: مخرجات برنامج الـ Eviews.

يوضح الجدول (3) التوزيع الطبيعي لبواقي المتغيرات حيث ظهرت قيمة الـ $\text{Probability} = 0.37$ وهي أكبر من 0.05 فالبواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

وفيما يتعلق باختبار الفرضية:

أولاً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تم إجراء اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على طريقة ديكي فولر، إذ تشير فرضية العدم (H_0) إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية، أما الفرضية البديلة (H_1) تشير إلى استقرارية السلاسل الزمنية، وظهرت النتائج كما يلي:

الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم (4) يبين استقرارية السلاسل الزمنية للنتائج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.717455
Test critical values:	
1% level	-2.674290
5% level	-1.957204
10% level	-1.608175

*Mackinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 11/05/20 Time: 18:33
Sample (adjusted): 3 24
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.792978	0.213312	-3.717455	0.0013
R-squared	0.396867	Mean dependent var		-2389.682
Adjusted R-squared	0.396867	S.D. dependent var		400339.0
S.E. of regression	310909.9	Akaike info criterion		28.17678
Sum squared resid	2.03E+12	Schwarz criterion		28.22638
Log likelihood	-308.9446	Hannan-Quinn criter.		28.18847
Durbin-Watson stat	1.758320			

المصدر: مخرجات برنامج الـ Eviews.

من الجدول السابق تبين أن الناتج المحلي الإجمالي مستقر عند الفرق الأول.

*معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (5): يبين استقرارية السلاسل الزمنية لمعدل العائد على حقوق الملكية

Null Hypothesis: ROE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.743620
Test critical values:	
1% level	-3.770000
5% level	-3.190000
10% level	-2.890000

*Elliott-Rothenberg-Stock (1996, Table 1)
Warning: Test critical values calculated for 50 observations
and may not be accurate for a sample size of 23

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 10/12/20 Time: 10:40
Sample (adjusted): 2 24
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.774816	0.206970	-3.743620	0.0011
R-squared	0.389135	Mean dependent var		0.045187
Adjusted R-squared	0.389135	S.D. dependent var		21.70709
S.E. of regression	16.96579	Akaike info criterion		8.542779
Sum squared resid	6332.435	Schwarz criterion		8.592149
Log likelihood	-97.24196	Hannan-Quinn criter.		8.555196
Durbin-Watson stat	1.794078			

المصدر: مخرجات برنامج الـ Eviews.

من الجدول السابق تبين أن العائد على حقوق الملكية مستقر عند المستوى¹.

ثانياً: اختبار السببية:

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة يجب تحديد درجة التباطؤ ل VAR وهذا بالاعتماد على المعيارين AKaike و Schwarz وبالاستعانة ببرنامج Eviews 10.

إن اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين X, Y, الممثلة وفق الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج، والجدول الآتي يلخص نتائج الاختبار:

الجدول رقم (6): يوضح نتائج تطبيق اختبار Granger السببية على المتغيرين

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/09/20 Time: 13:12			
Sample: 1 24			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ROE does not Granger Cause DGDP	21	9.15480	0.0022
DGDP does not Granger Cause ROE		1.41199	0.2724

المصدر: مخرجات برنامج ال Eviews.

- يتم قبول وجود سببية إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها prob أقل من 0.05 وعليه يلاحظ من الجدول أعلاه:
- إن ROE يسبب في GDP لأن $P=0.0022 > 0.05$ وبالتالي وجود علاقة سببية من العائد على حقوق الملكية باتجاه الناتج المحلي الإجمالي، وتفسر الباحثة ذلك بأن المصارف الإسلامية توظف أموالها في استثمارات تدر من خلالها عوائد، لذلك فإن ارتفاع الربحية في المصارف يؤدي إلى التطور في أعمالها، وهذا التطور يؤدي إلى حصول الأفراد والمؤسسات على دخل أعلى مما سينعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي فيؤدي لارتفاعه، إلا أنه وبسبب الأوضاع الاقتصادية لم يتيح للمصارف المواظبة والتوسع في استثماراتها والتي لابد من انعكاسها مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن أرباحها غير ناجمة بمجملها عن عملياتها التشغيلية التي تتعلق بالنشاط الأساسي للمصرف فحسب، وإنما ناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي.
 - إن GDP لا يسبب في ROE لأن $P=0.2724 < 0.05$ وبالتالي عدم وجود علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه العائد على حقوق الملكية، وتفسر الباحثة ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد اقتصادياً كالعقوبات والحروب ونتيجة للحرب التي تمر بها البلاد تعرض الاقتصاد الوطني للتدمير على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور وأنابيب نقل النفط والغاز، كما تعرض القطاع الزراعي إلى انتكاسات كبيرة تمثلت في تقلص المساحات

¹ Null Hypothesis: ROE has a unit root= الفرضية: نسبة العائد على حقوق الملكية لها جذر وحدة

Exogenous: constant, linear Trend= خارجي: ثابت. الاتجاه الخطي

lag length= إبطاء

Statistic= إحصائية

level= مستوى

test critical values= اختبار القيم الحرجة

المزروعة وتدهور الإنتاج الزراعي، وتعرضت السدود وشبكات الري ومنشآت القطاع الزراعي للتخريب. وقد أدت هذه الأسباب كافة إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

12-النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه ربحية المصارف الإسلامية، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها سورية والعقوبات والحرب التي تعانيها مما انعكس مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، وجعل طبيعة العلاقة السببية تكون من اتجاه واحد أي من الربحية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازن وذلك لأن عدم استقرار هذه الظروف يؤدي إلى عدم الدخول في عمليات استثمارية والحصول على الأرباح وهذا ينعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
3. السعي إلى تحسين أداء القطاع المالي وبالتالي تحسين أداء المصارف الإسلامية وزيادة ربحيتها في ظل هذه الظروف الاقتصادية الراهنة من خلال قيامها بتوظيف أموالها في استثمارات تدر عوائد، لذلك فإن ارتفاع الربحية في المصارف يؤدي إلى التطور في أعمالها، وهذا التطور يؤدي إلى حصول الأفراد والمؤسسات على دخل أعلى مما سينعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي فيؤدي لارتفاعه.

13-التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة توصي الباحثة بما يلي:

1. تطوير الأسواق المالية لتمكين السلطة النقدية من التأثير بشكل مباشر في حجم السيولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استيعاب وتوجيه الادخارات نحو الاستثمارات الانتاجية لتحقيق الأرباح، وهذا يتم عن طريق التنسيق بين السلطات المالية والبنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة، وهذا التنسيق يزيد من فاعليتها في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية.
2. قيام الدولة بتهيئة المناخ والبنى التحتية الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية من خلال اتباعها سياسة استثمارية توسعية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى وجود فرص عمل وتقليل البطالة وتحقيق إيرادات أعلى للأفراد والمؤسسات، وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي.

14-المراجع العلمية:

1. بوادجي، عبد الرحيم، الحريري، محمد خالد(2006)، الاقتصاد الكلي، جامعة دمشق، الطبعة الثانية، ص 127.
2. جانقي، يعقوب علي،(2009)، الاقتصاد الكلي، جامعة الخرطوم، مدرسة العلوم الإدارية، كلية الدراسات التقنية والتنمية، ص 22.
3. حزوري، حسن(2015)، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)، مجلة جامعة الفرات، المجلد10، العدد40، ص80.
4. السلطان، مهدي بن عبد الملك، البكر، أحمد بن بكر،(2016)، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 6.
5. الشيخ، فهمي،(2008)، التحليل المالي، فلسطين، رام الله، الطبعة الأولى، ص 44.

6. عبد الهادي، محمد سعيد(1999)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي، عمان، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ص 200.
7. العبيد، ميمون علي(2015)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، ص 131.
8. عقل، مفلح(1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.
9. قنطجى، سامر(2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.
10. كنجو، كنجو، خلف، أسمهان، (2014)، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 123.
11. مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزريق، رامي(2014)، تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، ص 334.
12. منذور، أحمد، زكي، ايمان، ناصف، ايمان، (2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، قسم الاقتصاد، ص 12.
13. النعيمي، عدنان تايه، التميمي، أرشد فؤاد(2008)، التحليل والتخطيط المالي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، ص 102.
14. نقار، عثمان، العواد، منذر (2012)، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني.
1. Aburime, UHOMOIBHI (2014), **Determinants Of Bank Profitability: Company–Level Evidence From Nigeria**, University of Nigeria, Nigeria, P.10.
 2. Adeusi S, and et al (2014), **Determinants Of commercial bank's Profitability**, **International Journal of Economics**, Commence and Management, u.k, vol.2, Issue.12, P.4.
 3. Ali ,Maamor ,Yaacob ,Gill ,Qaisar ,Selamah ,Hakimah ,Muhammad (2018) **Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability**, journal of Accounting and Applied Business.
 4. Badreldin, Ahmed Mohamed(2009), **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.
 5. Barkare .A (2015) **Macro Economic Theory. Nation al Open university of Nigeria** :Akoka , yaba.p.90